

برنامج تطوير
القطاع المالي



التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢٠

رؤية VISION

2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

المحتوى

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير
القطاع المالي

٠0

كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير
القطاع المالي

٠٦

جهود القطاع المالي في جائحة
كورونا

٠٧

التقنية المالية

١٤

تطوير السوق المالية

٢٣

سوق أدوات الدين

٣٣

التنظيمات في القطاع المالي

٤0

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

0٣

التقنية المالية

0٩



” المملكة العربية
السعودية ماضية
نحو تحقيق
كل ما يعزز رخاء
المواطن وازدهار
الوطن وتقدمه
وأمنه واستقراره “

خادم الحرمين الشريفين الملك
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



”تطوير القطاع
المالي هو الحجر
الأساس لاستدامة
نهضة اقتصادنا“

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن
سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي
العهد



كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

امتداداً لنهج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظهما الله- ؛ يسعى برنامج تطوير القطاع المالي نحو تحقيق مستهدفاته في هذه الرؤية الطموحة، وذلك عبر مبادرات تنموية تحقق جزء منها، ويجري العمل على تحقيق ما تبقى منها خلال الأعوام المقبلة. وبانضمام معالي وزير الاستثمار إلى لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، أضاف تكاملاً بين المنظومتين المالية والاستثمارية، للمساهمة في تعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً على جميع الأصعدة.



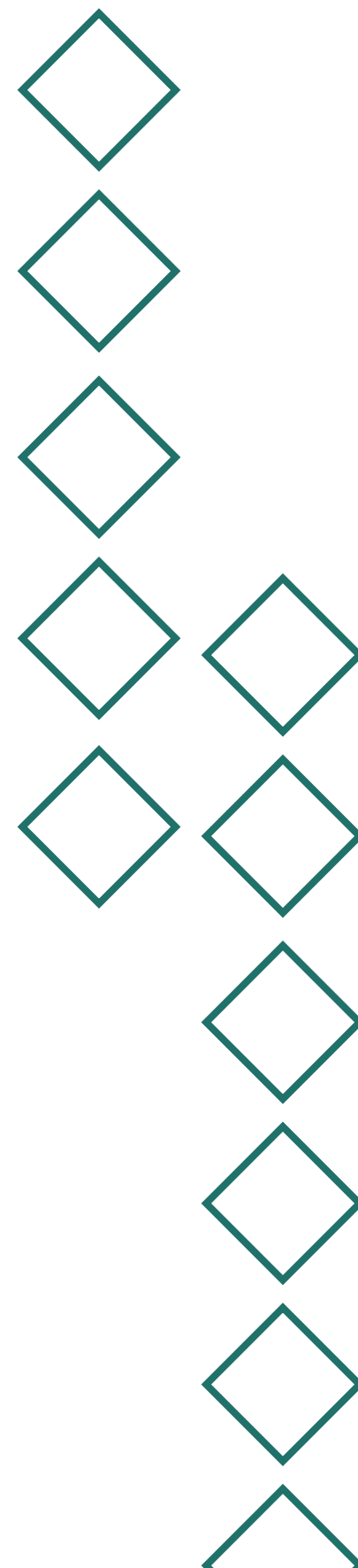
وقد أنهى البرنامج مرحلة جديدة من الإنجازات -ولله الحمد- سعيًا إلى تمكين القطاع المالي ليكون ضمن أكبر المراكز المالية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠م. ورغم التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة (كوفيد - ١٩) إلا أن البرنامج حقق العديد من الإنجازات على مستوى المنظومة المالية عموماً؛ حيث تم إنشاء أكاديمية باسم (الأكاديمية المالية)، بهدف الارتقاء بالقطاع المالي في المملكة وتطوير مخرجاته. وفي إطار تعزيز نشاط قطاع التقنية المالية والدفع نحو الابتكار في الخدمات المقدمة في القطاع المالي، وصل عدد شركات المدفوعات في قطاع التقنية المالية المصرح لها إلى (١١) إحدى عشرة شركة، بالإضافة إلى (٣٢) اثنتين وثلاثين شركة مصرح لها في البيئة التجريبية. كما تم التصريح لتجربة التقنية المالية لعدد (٧) سبع شركات في مجال أعمال الأوراق المالية. ولتحقيق هدف تطوير سوق مالية متقدمة؛ أطلق سوق المشتقات المالية وبدأ تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية. وسعيًا للاستمرارية في نهجنا بفتح السوق المالية السعودية على العالم وتعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب عبر مواءمة متطلباتها مع أفضل الممارسات الدولية، سُمح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار المباشر في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة.

ويسعى برنامج تطوير القطاع المالي - بشركائه وكوادره- إلى تمكين قطاع مالي متنوع وفعال لدعم تنمية الاقتصاد الوطني. وتأتي هذه الإنجازات ضمن نتاج الجهود المبذولة من كل القطاعات المعنية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظهما الله- على دعمهم للقطاع المالي في تحقيق أهدافه. ثم الشكر لكل من ساهم في تحقيق هذه المنجزات.

محمد بن عبدالله الجدعان

إنجازات ٢٠٢٠



كلمة أعضاء لجنة تطوير القطاع المالي

"رغم مُضي أقل من عام منذ تأسيسها، نهضت وزارة الاستثمار، في عام ٢٠٢٠م، بدور نشط في تطوير البيئة الاستثمارية، من خلال جذب المستثمرين العالميين، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في المملكة، على الرغم من تبعات جائحة كورونا. كما قامت الوزارة، في عام ٢٠٢٠م، بوضع الأطر العامة للتعاون ذات العلاقة، لزيادة عدد المؤسسات المالية، من خلال إصدار ٢٥ رخصة لشركات استثمار مالية، وإنشاء مركز استجابة لدعم المستثمرين في تعاملهم مع التحديات التي خلقتها جائحة كورونا. وعلاوةً على ذلك قامت الوزارة بدور فاعل في جهود الإصلاح التنظيمي، المتعلقة بالمجالات ذات التأثير على الاستثمارات، والداعمة لمساعي جعل المملكة وجهةً جذبةً للاستثمارات."

وزير الاستثمار
معالي المهندس / خالد الفالح



"واجه البنك المركزي السعودي تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وأطلق حزمة من البرامج لتمويل الإقراض وتأجيل الدفعات ودعم ضمانات التمويل والحفاظ على السيولة لدى المصارف لدعم تمويل القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي لمواجهة تداعيات الجائحة مما أسهم في استمرار عمل القطاعات الاقتصادية للحفاظ على المكتسبات والوظائف لاستعادة النمو. كما استمر العمل على تطوير القطاع المالي وتعزيز التقنية المالية لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م."

محافظ البنك المركزي السعودي
معالي الدكتور / فهد المبارك



"على الرغم من التحديات التي سببتها جائحة (كوفيد ١٩) وما تبعها من آثار اقتصادية، إلا أن التطوير المستمر في القطاع المالي خلال الأعوام الماضية جعله أكثر قدرة لمجابهة هذه التحديات ولخدمة الاقتصاد في مثل هذه الظروف. كما استمرت وتيرة التطوير خلال العام الماضي والتي شملت تدشين سوق للمشتقات المالية في المملكة العربية السعودية، والسماح للأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين، وتسجيل أول إدراج مباشر في السوق الموازية - نمو."

رئيس مجلس هيئة السوق المالية
معالي الأستاذ / محمد القويز



"على الرغم من تحديات جائحة كورونا .. شهدنا نموًا ملحوظاً في الوصول إلى حلول التمويل الإقراضي والرأسمالي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٠م حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المقدمة من البنوك وشركات التمويل بمقدار ٣٨٪ حتى نهاية الربع الثالث ، وذلك بفضل تظافر جميع الشركاء في القطاعين العام والخاص لدعم نمو هذا القطاع..."

محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
سعادة المهندس / صالح الرشيد



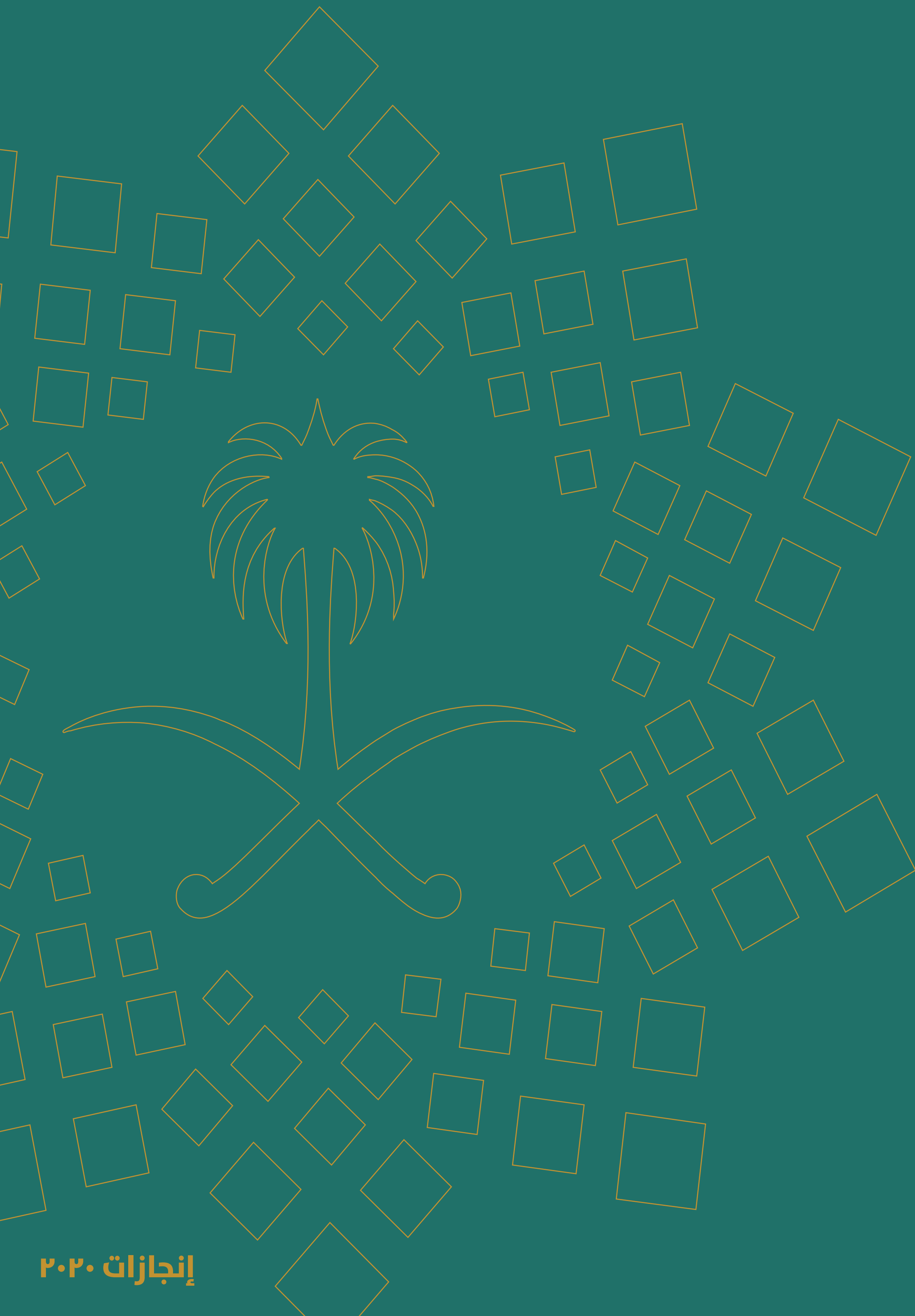
"بدعم من قيادتنا الحكيمة في تخفيف الآثار المترتبة من جائحة (كوفيد-١٩) وشركاء البرنامج، نستعرض لكم أبرز الإنجازات في القطاع المالي سائلين المولى عز وجل ان يوفقنا جميعاً في خدمة هذا الوطن"

مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي وأمين لجنة البرنامج
سعادة الأستاذ / فيصل الشريف





في إطار دعم جهود الدولة «أيدها الله» في مكافحة جائحة كورونا وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص



تعزيز سيولة القطاع المصرفي بـ ٥ مليار ريال

انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قرر البنك ضخ مبلغ خمسين مليار ريال لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائه كافة من القطاع الخاص، بما في ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تعديل أو إعادة هيكلة التمويل دون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.



برنامج البنك المركزي السعودي لدعم تمويل القطاع الخاص ٢/١

في إطار دعم جهود الدولة «أيدها الله» في مكافحة جائحة كورونا (COVID-19) وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص خصوصاً على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عمل البنك المركزي على إعداد برنامج تصل قيمته إلى نحو (٥٠) مليار ريال، استهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات تتضمن الآتي:

أولاً: دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تخفيفاً لأعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل وتمكينه من النمو خلال المدة القادمة والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص، أطلق البنك ٣ برامج كالتالي:



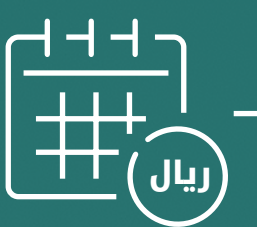
٣. برنامج دعم ضمانات التمويل

إيداع مبلغ يصل إلى **(٦) مليارات ريال** لصالح البنوك وشركات التمويل لتمكينهم من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات ودعم التوسع في التمويل.



٢. برنامج التمويل المضمون:

أطلقت «ساما» بالتعاون مع برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) برنامج التمويل المضمون، من خلال ضمان ما نسبته (٩٥٪) من قيمة التمويل الممنوح بهدف تقديم دعم إضافي وتعزيز الجدارة الائتمانية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتغلب على تحديات تمويل هذه المنشآت، مما يخفف عليها أثر الانخفاض بالتدفقات النقدية، ويسهل عليها خدمة عملائها، وسداد رواتب ومستحقات موظفيها.



١. برنامج تأجيل الدفعات

إيداع مبالغ لصالح البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) لمدة ستة أشهر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تمديده مؤخراً حتى الربع الأول من عام ٢٠٢١.

برنامج البنك المركزي السعودي لدعم تمويل القطاع الخاص ٢/٢

في إطار دعم جهود الدولة «أيدها الله» في مكافحة فيروس كورونا (COVID-١٩) وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص؛ خصوصاً على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ عمل البنك المركزي على إعداد برنامج تصل قيمته إلى نحو (٥٠) مليار ريال، استهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات تتضمن الآتي:

ثانيًا: دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة

دعم رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة (٣) أشهر، وذلك بقيمة إجمالية تفوق (٨٠٠) مليون ريال، من خلال تحمل البنك المركزي لتلك الرسوم لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية.

ثالثًا:

فيما يتعلق بالمنشآت المتأثرة جرّاء التدابير الاحترازية التي تم تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ قام البنك المركزي بالتنسيق مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت

اتخاذ هيئة السوق المالية عدد من التدابير الاحترازية لضمان استقرار السوق ولمساعدة المشاركين في السوق في ظل ظروف (COVID-19)

قامت الهيئة بتطبيق عدد من الإجراءات في ظل هذه الظروف الاستثنائية ومتابعة تأثيرها بشكل مستمر على السوق المالية، وفيما يلي أبرز التدابير الاحترازية التي تم اتخاذها:



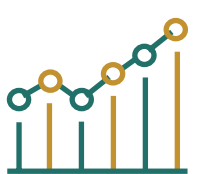
١.

إنشاء صفحة إجراءات هيئة السوق المالية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد باللغتين العربية والإنجليزية على موقع الهيئة الإلكتروني.



٢.

تعليق عقد الجمعيات للشركات المدرجة في السوق المالية حضورياً حتى إشعار آخر، والاكتفاء بعقدها عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد وإتاحة التصويت الآلي للمساهمين من خلال منظومة (تداولاتي) المقدمة من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية.



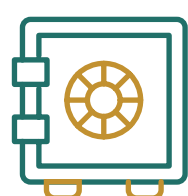
٣.

إعلان الهيئة عن تمديد المهلة النظامية للإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة للشركات المدرجة التي تنتهي سنتها المالية في ٣١/١٢/٢٠١٩م، لمدة شهر إضافي. وتمديد مهلة الإفصاح عن التقارير السنوية لصناديق الاستثمار العامة والخاصة.



٤.

حث مؤسسات السوق المالية على اتباع التدابير الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا (COVID 19) وتسخير كافة التقنيات الإلكترونية لضمان استمرار وتيرة الأعمال في السوق المالية.



٦.

إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل لهيئة السوق المالية لمدة عام ومصدري أدوات الدين حتى نهاية عام ٢٠٢٥



٥.

تمديد مهلة تزويد الهيئة ببعض المتطلبات النظامية واللائحية للمؤسسات المالية

تقليل الآثار السلبية على القطاع الخاص

حرصاً من حكومة خادم الحرمين الشريفين على تقليل الآثار السلبية من جائحة كورونا، استمرت عمليات الإقراض للقطاع الخاص بكفاءة عالية خلال الجائحة من خلال إقراض المشاريع الصحية والمشاريع التعليمية والتدريبية والمشاريع الفندقية والسياحية، و تم تأجيل تحصيل الأقساط المستحقة خلال العام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١، حيث تم الصرف

٢٠٤

مليـون
ريـال

١٢١

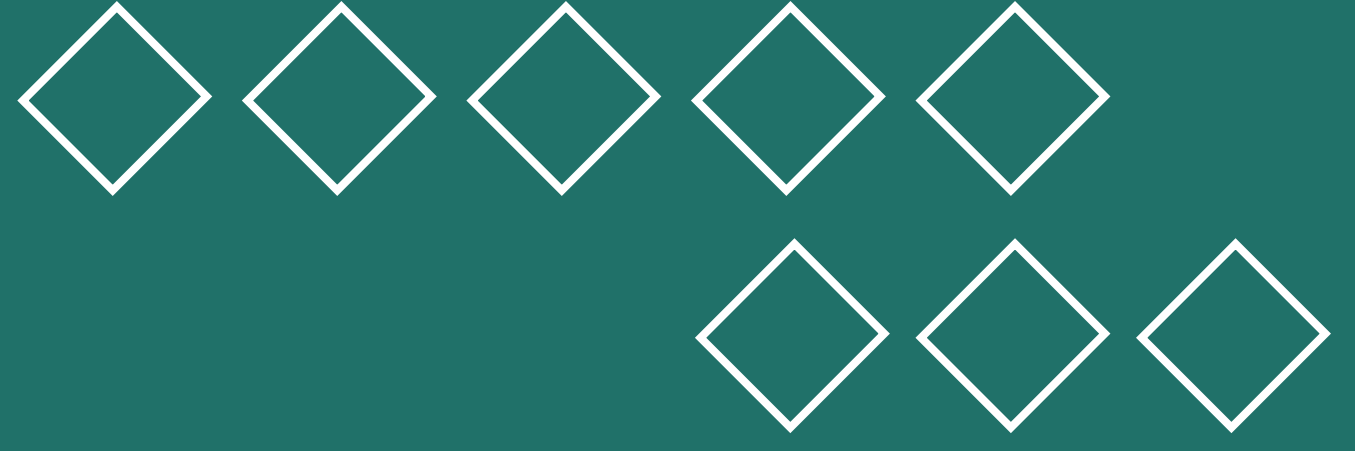
مشروع منفصل
بإجمالي

في قطاعات متنوعة (الصحة والتعليم
والسياحة والفنادق).

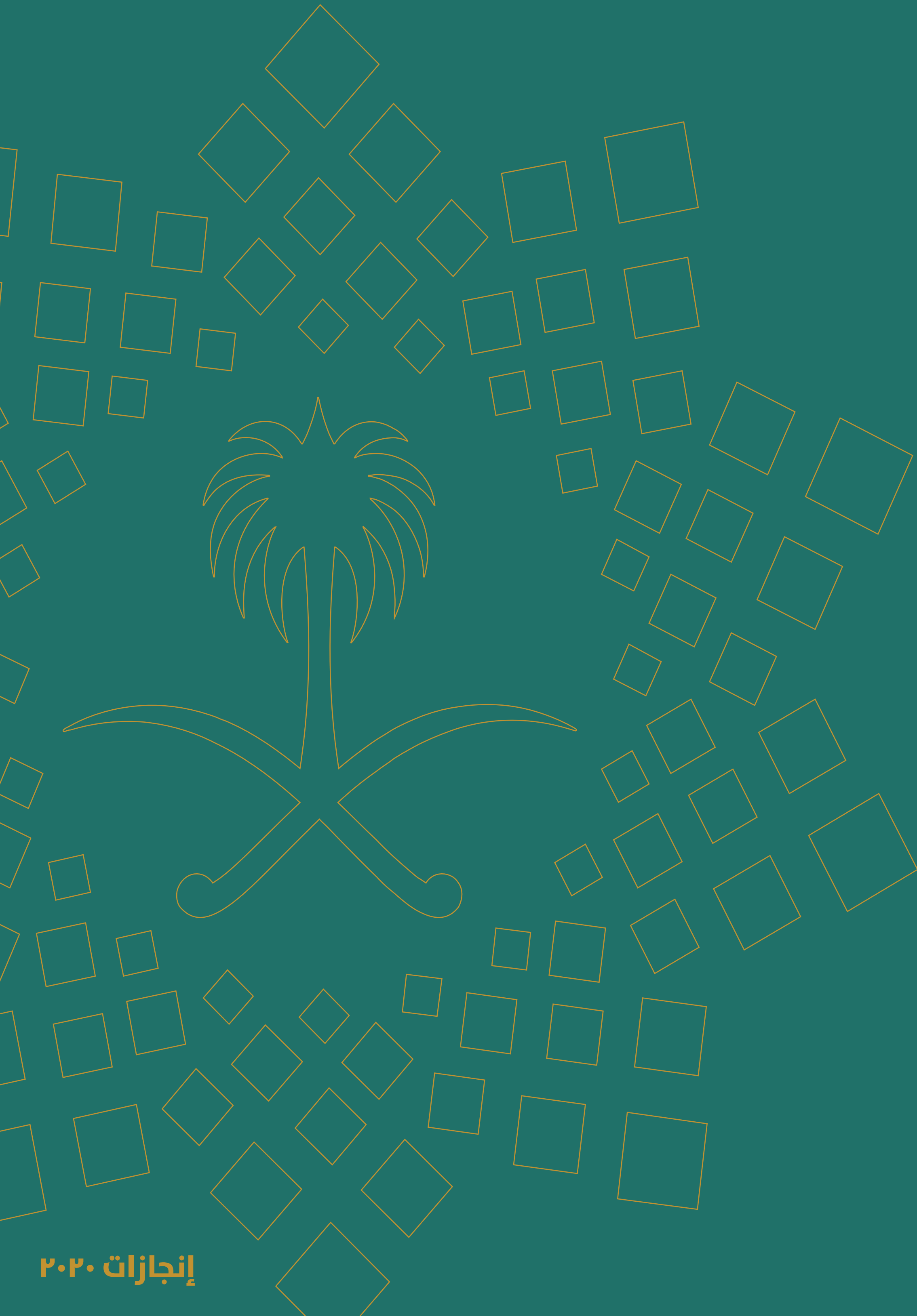
منشآت تقيم أكثر من ٥ جلسات افتراضية للقطاع المالي في ظل جائحة كورونا بعدد مشاهدات تجاوز ٩٠٠ ألف

أقامت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدة جلسات افتراضية ضمن جلسات مجلس دعم المنشآت والتي نظمها مركز دعم المنشآت الافتراضي وتمحورت حول المبادرات التمويلية الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والحلول المالية لها وجلسات أخرى عن السوق المالية.

وناقشت الجلسات بمشاركة العديد من الجهات المالية من بينها منظمي السوق المالية وصناديق الدعم الحكومية والشركات الاستثمارية والبنوك الحكومية والخاصة والعديد من الجهات التي تشارك في المنظومة المالية. كما ركزت الجلسات على أهمية الاستفادة من المبادرات الحكومية الحالية في ظل جائحة كورونا وأهم النصائح لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتقليل الآثار المترتبة من الأزمة وتذليل عقبات التمويل عبر مبادرة الدفعات المؤجلة حسب توجيهات البنك المركزي السعودي



التقنية المالية



الترخيص لـ ١١ شركة تقنية مالية في مجال المدفوعات الإلكترونية في عام ٢٠٢٠

أجهزة نقاط البيع، وشركة مدفوعات
نون الرقمية «نون باي» لتقديم خدمات
المدفوعات من خلال خدمة بوابة الدفع
الإلكترونية، وشركة اللون الرقمي لتقنية
المعلومات «فوديكس» لتقديم خدمات
المدفوعات من خلال خدمة أجهزة نقاط
البيع

الترخيص لإحدى عشرة شركة تقنية
مالية جديدة في مجال المدفوعات
الإلكترونية، وهي: شركة أس تي سي
باي، شركة هلا، شركة بيان باي، شركة
الإنماء باي، شركة جيديا، شركة البرامج
المتألقة، شركة تاب، شركة شور، شركة
سكاي باند المالية «سكاي باند»
لتقديم خدمات المدفوعات من خلال

وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لجهود
البنك المركزي في إطار تعزيز نشاط
قطاع التقنية المالية والدفع نحو
الارتقاء بالخدمات المقدمة في القطاع
المالي.

وقد جاء القرار استناداً إلى اختصاص
البنك المركزي السعودي بالترخيص
والرقابة والإشراف على قطاع
المدفوعات في المملكة، ووفقاً
للصلاحيات الممنوحة للبنك بموجب
قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٦ وتاريخ
٢ / ٥ / ١٤٤٠هـ، حيث تم إصدار القواعد
التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات
بتاريخ ٥ / ٦ / ١٤٤١هـ الموافق ٣٠ / ١ /
٢٠٢٠م والتي تهدف إلى توفير إطار
تنظيمي يدعم الابتكار في قطاع
المدفوعات والتقنيات المالية.

٣٢ شركة تقنية مالية مصرحة في البيئة التجريبية

أعلن البنك المركزي السعودي «ساما»، التصريح لشركتين متخصصتين في مجال التقنية المالية، وهما: شركة تابي السعودية، للاتصالات وتقنية المعلومات وTabby وشركة نخلة لتقنية نظم المعلومات Tamara؛ للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) وانضمت بذلك إلى قائمة الشركات المصرح لها من قبل البنك في الدفعات السابقة حيث أصبح إجمالي عدد الشركات ٣٢ شركة.

وبينت «ساما» أن قبول خدمة حلول الدفع الآجل للمتاجر الإلكترونية (Buy now Pay later) في البيئة التجريبية التشريعية للبنك أتى ضمن مساعي البنك الهادفة إلى دعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز وتنويع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة بالقطاع المالي، والدفع نحو التحول الرقمي بما يتوافق مع متطلبات وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي وكذلك لرفع مستوى الشمول المالي.

وبينت «ساما» أن قبول خدمة حلول الدفع الآجل للمتاجر الإلكترونية (Buy now Pay later) في البيئة التجريبية التشريعية للبنك أتى ضمن مساعي البنك الهادفة إلى دعم التجارة الإلكترونية، وتعزيز وتنويع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة بالقطاع المالي، والدفع نحو التحول الرقمي بما يتوافق مع متطلبات وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي وكذلك لرفع مستوى الشمول المالي.



تقرير نتائج مشروع «عابر» للعملة الرقمية المشتركة

أعلن البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في بيانٍ مشتركٍ نتائج مشروع «عابر»

حيث أطلق البنكان المركزيان مشروع «عابر» كمبادرة مُبتكرة تعد من أولى التجارب عالمياً على مستوى البنوك المركزية في هذا المجال، والتي تهدف إلى إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية (Wholesale CBDC).

واستخدام تقنية السجلات الموزعة عن كثب من خلال التطبيق الفعلي، والتعامل مع هذه التقنيات بشكل مباشر من أجل تنفيذ التحويلات المالية بين البنوك في البلدين بشكل يضمن تقليص مدة إنجازها وتخفيض تكلفتها، وذلك عن طريق إصدار عملة رقمية للبنكين المركزيين مغطاة بالكامل صادرة بشكل مشترك بين (ساما) ومصرف الإمارات المركزي، وتستخدم فقط من قبل البنكين المركزيين والبنوك المشاركة في المبادرة كوحدة تسوية لعمليات البنوك.



ضمن مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي «ساما» تطلق نظام المدفوعات الفورية

إطلاق نظام المدفوعات الفورية (IPS) في مرحلته التجريبية الأولى مع عدد من البنوك المحلية تمهيداً للإطلاق الرسمي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

وتأتي هذه المنظومة الجديدة لتتيح للعملاء إمكانية الحوالات الفورية والمجدولة بين مختلف البنوك في المملكة على مدار الساعة وخارج أوقات عمل البنوك، كما سيوفر مرونة أكبر للعملاء لإضافة تفاصيل تعليمات الدفع للمستفيد لتسهّل التسويات المالية وتنفيذ الأعمال بين الشركات والتحقق من المستفيدين وصحة الحسابات عبر تبني معيار الرسائل المالية الأحدث عالمياً (ISO 20022). كما يعتبر عاملاً تمكين لعدد من الخدمات التي تساهم في تحسين كفاءة النظام المالي ومنها إدارة مخاطر الاحتيال ومكافحة غسل الأموال، وتحسين المنتجات المصرفية الحالية، وإدارة التدفقات النقدية لقطاع الأعمال.

التوجيه بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة الخدمات الشخصية

وجّه البنك المركزي السعودي، البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات في المملكة بتوفير وسائل الدفع لكافة أنشطة الخدمات الشخصية وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من استراتيجيات البنك المركزي لقطاع المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، واستكمالاً لجهود البنك المركزي الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، من خلال تنفيذ برنامج استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة للرقى بمستوى الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى جهود البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري بالإنابة التدريجي لقطاع التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني.



التوجيه بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة قطاع التجزئة

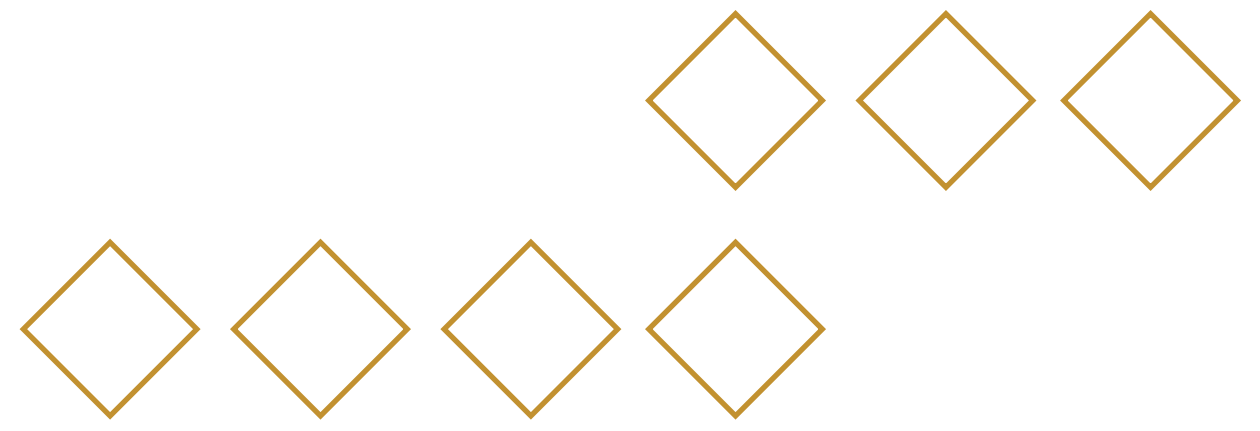
وجّه البنك المركزي السعودي، البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات العاملة في المملكة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لكافة أنشطة قطاع التجزئة.

وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من استراتيجيات البنك لقطاع المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، واستكمالاً لجهود البنك الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، من خلال تنفيذ برنامج استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة للرقمي بمستوى الخدمات الإلكترونية، إلى جانب كونها خطوة تأتي في إطار تعزيز خدمة وحماية العملاء، التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها عبر التأكيد على تقديم هذه القطاعات لمستوى متقدم من المعاملة العادلة والأمن، وضمان انتشار الخدمات المالية على كافة المستويات.

إصدار الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة

أصدر البنك المركزي السعودي الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة، وذلك استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له بموجب الأنظمة ذات العلاقة. ويأتي إصدار هذه الإرشادات والمعايير انطلاقاً من دوره الرقابي والإشرافي، وسعيًا من البنك المركزي لمواكبة آخر التطورات في القطاع المالي وقطاع تقنية المعلومات، إلى جانب تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي.

كما أوضح البنك أن الإرشادات والمعايير الإضافية تتضمن الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي أن يحققها طلب الترخيص لإنشاء بنك رقمي في المملكة، وهي تأتي مكملة للإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية الصادرة عن البنك والمنشورة على موقعه الإلكتروني.



تحديد ضوابط الاستفادة من خدمات التصديق الرقمي للمنتجات

حدد البنك المركزي السعودي للبنوك والمصارف ضوابط الاستفادة من خدمات التصديق الرقمي للمنتجات البنكية المتعلقة بالتمويل الشخصي للأفراد وإصدار البطاقات الائتمانية في حال رغبة البنك، على أن يقوم البنك بتقييم المخاطر المصاحبة للخدمة، ووضع الضوابط الاحترازية، والتحقق من هوية مقدم الطلب.

و للاستفادة من خدمات التصديق الرقمي يجب الالتزام بعدد من المتطلبات، من أبرزها :



أن يكون مزود خدمة التصديق الرقمي معتمداً لدى المركز الوطني للتصديق الرقمي.



أن يتم إنشاء الطلب عبر إحدى القنوات الإلكترونية.

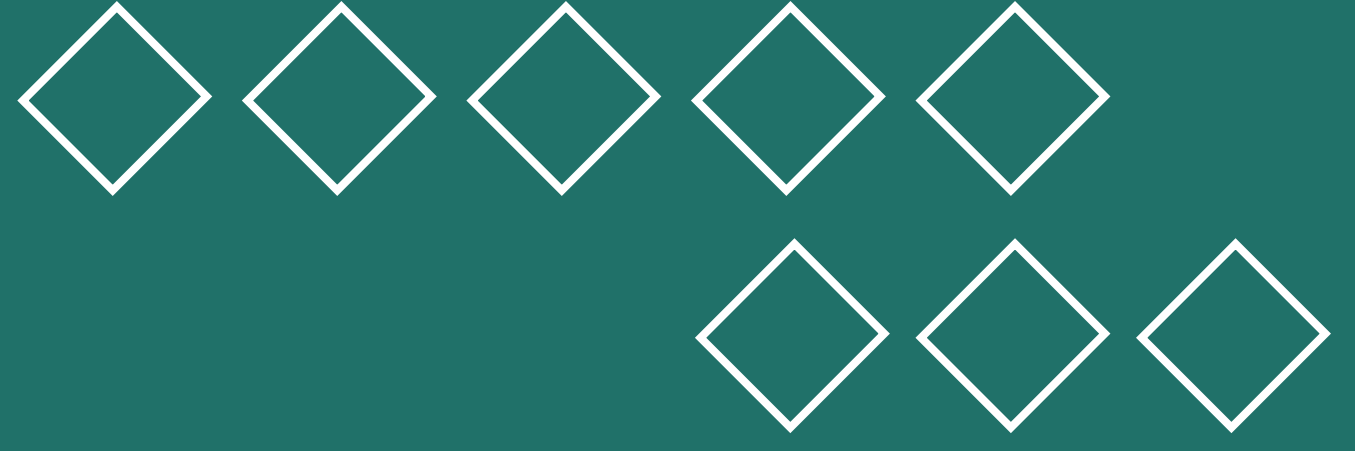


أن تكون الموافقة على الطلب بعد مضي ٢٤ ساعة على الأقل من تقديم الطلب.

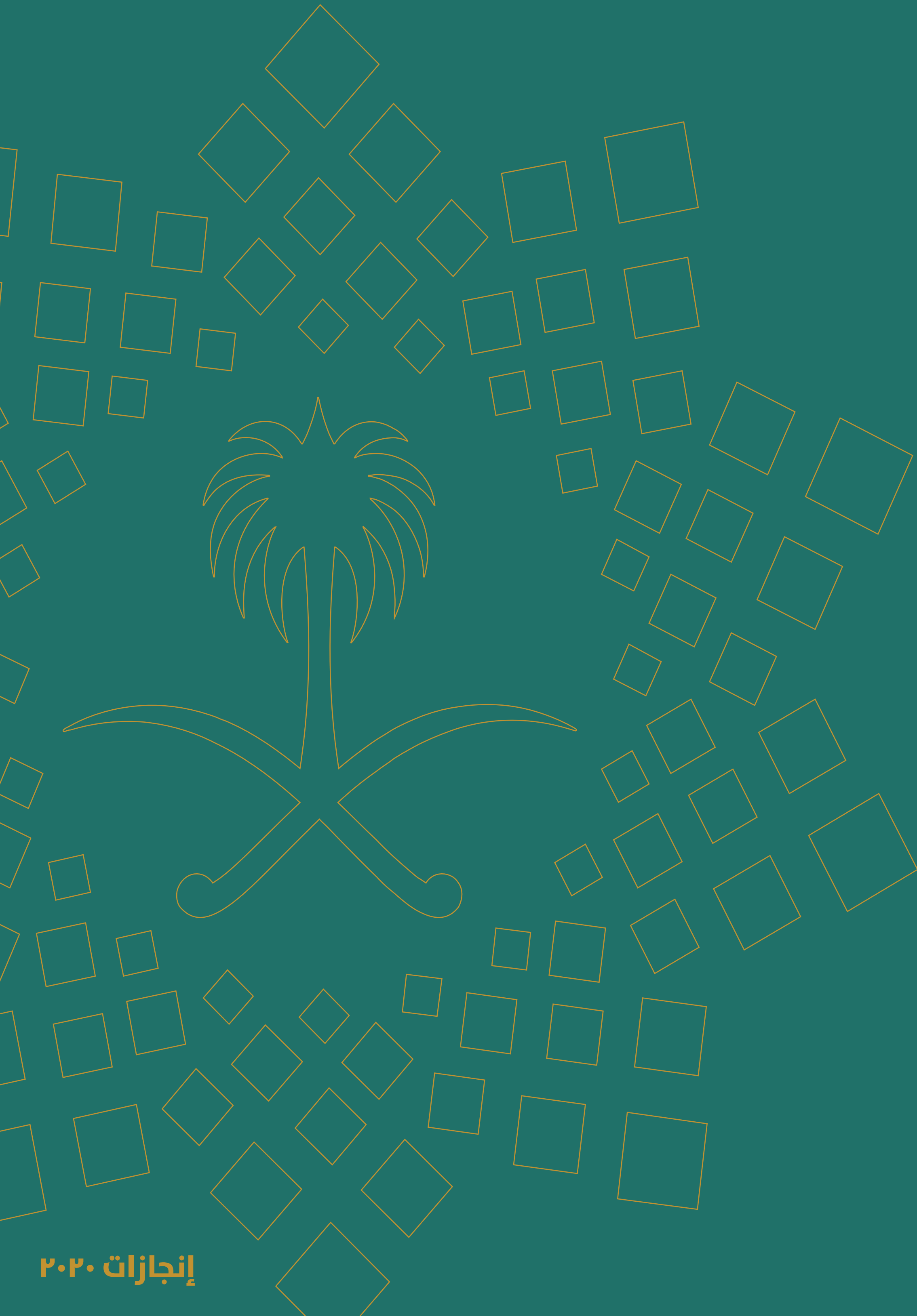


أن يتم التأكد من موافقة العميل من خلال قيام البنك بالاتصال الهاتفي للتحقق من هوية العميل.

وتأتي هذه الخطوة حرصاً من البنك المركزي على تسهيل وتحسين الخدمات المصرفية، عبر تمكين البنوك من الاستفادة من خدمات التصديق الرقمي المعتمدة في المملكة للمنتجات البنكية المتعلقة بالتمويل الشخصي للأفراد وإصدار البطاقات الائتمانية.



تطوير السوق المالية



المملكة تحقق تقدماً في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٠م

حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في المؤشرات المتعلقة بالسوق المالية في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام ٢٠٢٠م، والذي احتلت فيه المملكة



المرتبة (٢٤) مقارنةً بالمرتبة (٢٦) في تقرير عام ٢٠١٩م.

وحققت المملكة تقدماً في المؤشرات: مؤشر سهولة الوصول عدد من الأسواق المالية، رزمة سوق الأسهم، الطرودات الأولية للاكتتاب العام، حقوق المساهمين ومؤشر توفير التمويل الكافي للشركات.

المملكة تحقق المرتبة ١٢ في مؤشر توافر رأس المال الجريء في تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠

حققت المملكة العربية السعودية المرتبة ١٢ في مؤشر توافر رأس المال الجريء ضمن أبرز المؤشرات الفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي، ويأتي هذا الترتيب انعكاساً لحرص الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» على خلق بيئة تنافسية تشجع دخول منشآت جديدة إلى السوق وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع، وإيجاد الحلول التمويلية المناسبة والفرص الاستثمارية، وذلك لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥٪ في ٢٠٣٠م.

وساهمت مبادرة الاستثمار الجريء التي أطلقتها «منشآت» في تقديم المملكة في مؤشر توافر رأس المال الجريء، خصوصاً أنها تهدف إلى تحفيز التمويل الرأسمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادي الأعمال، وتعزيز سبل الاستثمار في المنشآت الناشئة خلال مراحل نموها المختلفة، واستغلال القدرات المحلية من خلال الاستثمار في الشركات في المراحل المبكرة ومراحل النمو بهدف خلق عوائد مالية للمستثمرين وتحقيق عوائد استراتيجية تخدم نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

إطلاق سوق للمشتقات المالية في المملكة العربية السعودية

ضمن حزمة مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي تم إطلاق سوق المشتقات المالية وبدء تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية. يمثل هذا الإطلاق خطوة مهمة في مساعي تطوير السوق المالية السعودية وتزويد المستثمرين بمجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية.

حيث تم تطوير العقود المستقبلية السعودية ٣٠ (والتي تتخذ مؤشر «إم تي ٣٠» أساساً لها) لتزويد المستثمرين بأدوات التحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية، وتوفير فرص متنوعة للاستثمار في السوق المالية السعودية.





شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) تعلن عن مبادرة عملية

أعلنت شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) عن بدء ممارسة أعمالها في السوق مطلع عام ٢٠٢٠.

وهي إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، التي تهدف إلى توفير بنية تحتية آمنة وشفافة لسوق المال السعودي. وسوف يساهم تشغيل مقاصة في تطوير خدمات المقاصة وضمان عمليات التسوية للمصفقات المتداولة في السوق أو خارجها والتي تقع تحت تغطيتها، وسوف يتم تفعيل مقاصة الأسواق على عدة مراحل، ابتداءً بمقاصة سوق المشتقات المتداولة كمرحلة أولى ومقاصة الأسواق الأخرى في مراحل لاحقة. وستعمل مقاصة على تقديم آليات جديدة تساهم في خفض مخاطر ما بعد التداول ومركزية إدارتها وتوفير خدمات مقاصة تتماشى مع الممارسات الدولية.

اكتسب مال إدراج FTSE Russell الأسهم السعودية في سلسلة مؤشرات الأسهم العالمية

أكمل FTSE Russell، المزود العالمي للمؤشر والبيانات والتحليلات، إدراج المملكة العربية السعودية في مؤشر FTSE Emerging Index بعد إعادة تصنيف المملكة العربية السعودية إلى حالة الأسواق الناشئة الثانوية. تمت إضافة الشريحة السادسة والأخيرة بمعامل إدراج بنسبة ١٨,٧٥٪ بعد تنفيذ الشريحة السادسة والأخيرة، شملت الأسهم السعودية ٣,١٪ من مؤشر FTSE الناشئ و ٠,٣٥٪ من وزن مؤشر FTSE All-World.



إطلاق هيئة السوق المالية خدمة إلكترونية تتيح التقدم بطلب الحصول على ترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية

استمراراً لجهود هيئة السوق المالية في تنظيم وتطوير السوق المالية؛ أطلقت الهيئة خدمة إلكترونية تتيح التقدم بطلب الحصول على ترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية إلكترونياً، وتهدف هذه الخدمة إلى تسهيل الإجراءات لمقدمي طلبات الترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية في المملكة، وذلك في إطار تعزيز الثقة من خلال الربط الإلكتروني والتكامل مع الجهات ذات العلاقة.

أول إدراج مباشر في السوق الموازية

بالإدراج المباشر؛ حيث يُمكن الشركات من الإدراج مباشرة في السوق المالية من غير عملية الاكتتاب سواء للمستثمرين المؤسسيين أو الأفراد. ومن خلاله ستتمكن الشركة من بيع الحد الأدنى المطلوب للسيولة في السوق المالية خلال مدة لا تزيد على ١٢ شهرًا من تاريخ الإدراج.

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن الموافقة على طلب شركة الأسمنت الأبيض السعودي تسجيل أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، والذي يُعد أول إدراج مباشر في السوق الموازية. وتعتبر السوق المالية السعودية أول الأسواق الخليجية التي تسمح



إكمال العديد من عمليات التخصيص لعام ٢٠٢٠ (٢/١)

دعم المركز الوطني للتخصيص العديد من القطاعات في إكمال عدد من عمليات التخصيص (بيع الأصول والشراكة) في عام ٢٠٢٠م، وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، ومن أبرزها:

عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

١. محطة خدمات الشحن الثانية بمطار الملك خالد الدولي تاريخ ترسية المشروع ١٣ يناير ٢٠٢٠م

يسعى المشروع إلى توسعة محطة الشحن الحالية لزيادة قدرتها الاستيعابية من ٣٥٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن بنموذج عقد بناء تشغيل نقل BOT لمدة ٢٥ سنة.

٢. مشروع محطة ينبع ٤ لتحلية المياه المستقلة تاريخ ترسية المشروع ٢٧ فبراير ٢٠٢٠م

يهدف المشروع لتغذية منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة بسعة إنتاجية ٤٥٠ ألف متر مكعب يومياً من المياه الصالحة للشرب بنموذج عقد بناء تملك تشغيل BOO لمدة ٢٥ سنة، وسيضم المشروع وحدات طاقة شمسية لتقليل استهلاك الكهرباء من الشبكة، إضافة إلى خزانات مياه بسعة تخزين يومين تشغيليين.

٣. تطوير وتشغيل محطات الحاويات بميناء الملك عبد العزيز بالدمام تاريخ ترسية المشروع ١٣ أبريل ٢٠٢٠م

سيساهم في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من ١٢٠٪ لتصل إلى ٧,٥ مليون حاوية، كما يعزز الخدمات اللوجستية ويرفع موثوقية سلاسل الإمداد ودعم التجارة الداخلية والخارجية.

إكمال العديد من عمليات التخصيص لعام ٢٠٢٠ (٢/٢)

٤. مشروع الجبيل-٣ (أ) المستقل لتحلية المياه المالحة تاريخ ترسية المشروع ٣٠ ابريل ٢٠٢٠

يهدف المشروع الى تغذية احتياج المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض ومنطقة القصيم بسعة إنتاجية ٦٠٠ ألف متر مكعب يومياً بتقنية التناضح العكسي، وبنموذج عقد بناء تملك تشغيل 800 لمدة ٢0 سنة.

٥. جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل وإنشاء المباني التعليمية المرحلة الأولى ٦٠ مدرسة تاريخ الترسية ١٨ نوفمبر ٢٠٢٠

تنفيذ مشروع المجموعة الأولى من مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص ضمن مسار البناء والصيانة والتحويل لإنشاء ٦٠ مدرسة لجميع المراحل في مدينتي مكة المكرمة وجدة بنموذج عقد البناء والصيانة والنقل لمدة ٢٣ سنة.

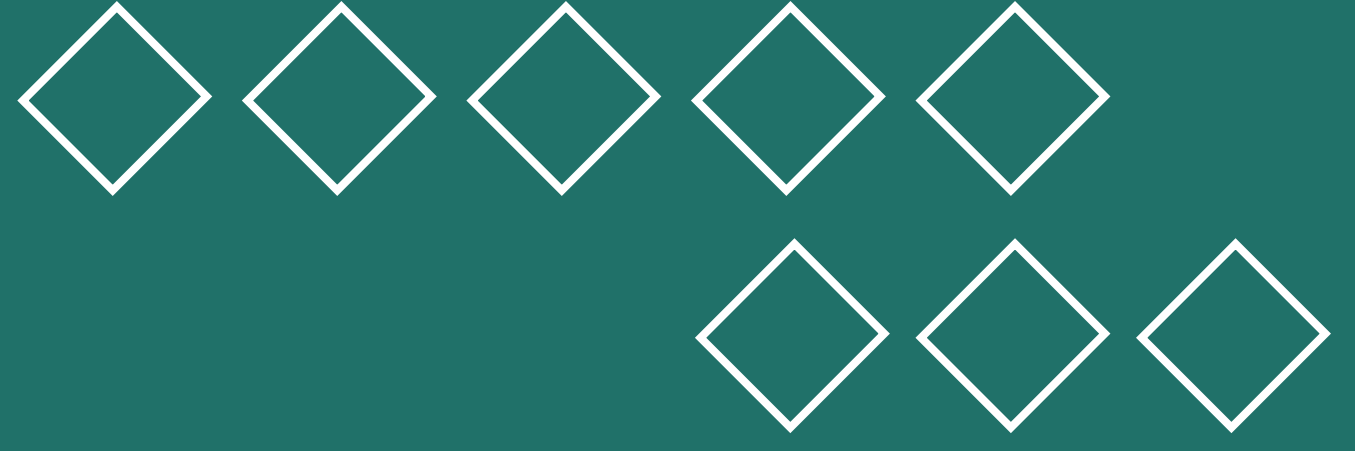
عمليات بيع الأصول:

١. بيع كامل الحصص لشركة المطاحن الأولى تاريخ ترسية المشروع ٨ يوليو ٢٠٢٠م

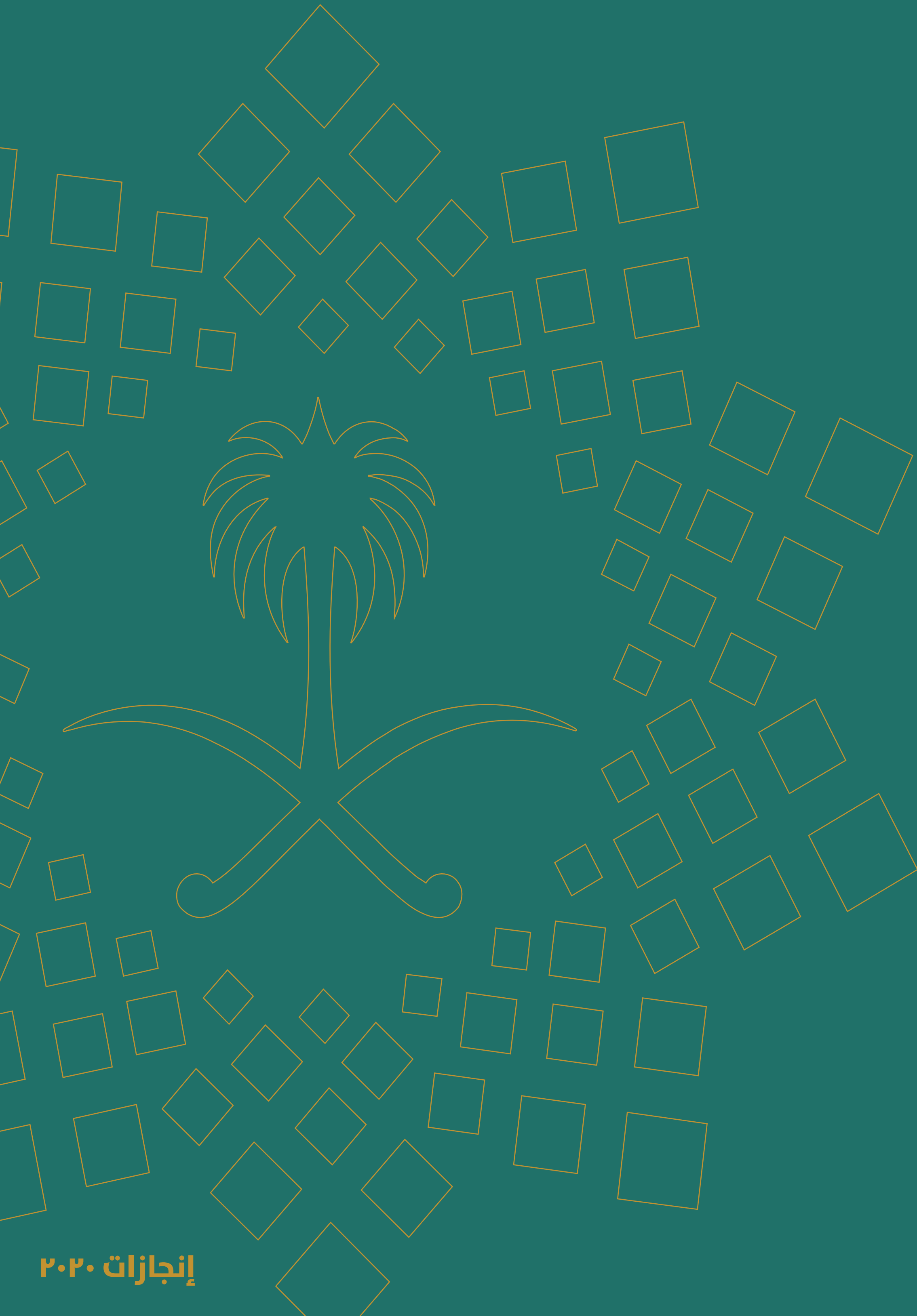
بيع كامل الحصص الى مستثمرين من القطاع الخاص وتمت ترسية عملية البيع لشركة المطاحن الأولى بمبلغ وقدره (٢,٠٢٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وهو العرض المالي الأعلى المقدم لهذه الشركة. لتلبي حاجة السوق في جدة، القصيم، تبوك، الاحساء

٢. بيع كامل الحصص لشركة المطاحن الثالثة تاريخ ترسية المشروع ٨ يوليو ٢٠٢٠م

بيع كامل الحصص الى مستثمرين من القطاع الخاص ترسية عملية البيع لشركة المطاحن الثالثة بمبلغ وقدره (٧0٠,٠٠٠,0٤0) ريال سعودي، وهو العرض المالي الأعلى المقدم لهذه الشركة، وهي تلبي حاجة منطقة خميس مشيط



سوق أدوات الدين



إنجازات المركز الوطني لإدارة الدين لعام ٢٠٢٠ (٢/١)

عمل المركز الوطني لإدارة الدين خلال عام ٢٠٢٠م على العديد من العمليات في سبيل تطوير أسواق الدين المحلية، وأهمها:

١. الزيادة في حجم التداول في السوق الثانوية المحلية

الزيادة في حجم التداول في السوق الثانوية المحلية في تداولات قيمتها أكثر من ٧٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ١٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، أو بنسبة أكثر من ٦٠٠٪ على أساس سنوي. وقد تم تحقيق ذلك بعد عدد من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق المحلي بما في ذلك تخفيض رسوم المعاملات

٢. تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة شراء السندات الحكومية المحلية

تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة شراء السندات الحكومية المحلية، مقابل إصدار مكوك مقومة بالريال السعودي بأكثر من ٣٤ مليار ريال، وذلك بهدف توحيد الإصدارات الحكومية في إطار برنامج المكوك، بالإضافة إلى السماح للمستثمرين المكلفين المحليين بالاستفادة من دعم استرداد الزكاة تحت هذا البرنامج

إنجازات المركز الوطني لإدارة الدين لعام ٢٠٢٠ (٢/٢)

٣. الاستمرار بأعلى مستويات الإفصاح والشفافية

استمر المركز بنشر خطة الاقتراض السنوية وتقويم الإصدار السنوي للإصدارات في السوق المحلي في موقع الوزارة ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة ليسمح للمستثمرين بتخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وبوقت كافيين

٤. والعديد من الإنجازات الأخرى:

١. تطوير البنية التحتية للتداول الالكتروني مما يتيح أتمتة الأسعار المدرجة على منصة تداول للمتعاملين الأوليين

٢. تعزيز تسوية السوق الأولية المحلية من خلال السماح بتسويات التسليم مقابل الدفع للمتعاملين الأوليين

٣. إعلان FTSE Russell عن إطلاق مؤشر سندات الحكومة السعودية بالعملة المحلية

٤. إطلاق ٢٠ مؤشرًا مرتبطًا بالديون للإصدارات الحكومية والشركات

تطورات التمويل الحكومي البديل في عام ٢٠٢٠ (٢/١)

بقيادة المركز الوطني لإدارة الدين، تم إبرام العديد من اتفاقيات التمويل البديل الحكومي خلال عام ٢٠٢٠م بهدف ضمان استدامة المملكة للوصول لمختلف أسواق الدين والإسراع بتأمين متطلبات التمويل للمشاريع، أهمها:



١. اتفاقيات لتمويل سلسلة الإمدادات مع ثلاث بنوك محلية

٢. توقيع اتفاقية تمويل يقدر بـ (٣) مليار دولار أمريكي

وقّعت وزارة المالية اتفاقيات مع ثلاثة بنوك محلية (مجموعة سامبا المالية، البنك الأهلي التجاري، وبنك ساب) تهدف لتمويل سلسلة إمداداتها، لتأتي هذه الاتفاقيات ضمن إطار التعاون المثمر بين القطاع المالي في المملكة والمؤسسات المالية المحلية

أنهت وزارة المالية ممثلة في المركز الوطني لإدارة الدين توقيع اتفاقية تمويل يقدر بـ (٣) مليار دولار أمريكي مع الشركة الكورية للتأمين التجاري (KSURE)، حيث أن الاتفاقية تأتي في إطار التعاون المسجل بين المملكة وجمهورية كوريا الجنوبية. وشارك في التمويل (١٠) بنوك من مختلف الدول، حيث سيستخدم لتمويل المشاريع الحكومية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠



٣. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصحة والتعليم والتطوير العقاري (المشاريع الكبرى)

وقّعت مبادرة صندوق دعم المشاريع اتفاقية تعاون مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع تهدف للتعاون المتبادل بينهما في مجالات تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصحة والتعليم والتطوير العقاري (المشاريع الكبرى) وتعريفهم بالمتطلبات المالية والفنية، وتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لاستقطاب مختلف الاستثمارات النوعية في القطاعات المذكورة، وذلك من خلال توفير الأرض والفرصة والقرض



تطورات التمويل الحكومي البديل في عام ٢٠٢٠ (٢/٢)

بقيادة المركز الوطني لإدارة الدين، تم إبرام العديد من اتفاقيات التمويل البديل الحكومي خلال عام ٢٠٢٠م بهدف ضمان استدامة المملكة للوصول لمختلف أسواق الدين والإسراع بتأمين متطلبات التمويل للمشاريع، أهمها:



٤. أنهى المركز بنجاح عملية تمويل شراء ٨٤٢ حافلة لصالح

٥. توقيع مذكرات تفاهم استراتيجية للتمويل البديل

وقع المركز الوطني لإدارة الدين - وزارة المالية - مذكرة تعاون مع شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات (NEXI) يهدف إلى توسيع فرص تمويل المشاريع الحكومية المنفذة من قبل الشركات اليابانية في المملكة، حيث ستساهم في خلق إطار عام للتعاون بين المركز الوطني لإدارة الدين وشركة "نيبون" لتأمين الصادرات والاستثمارات، وجذب المؤسسات المالية لتمويل مجموعة المشاريع الاستراتيجية المتنوعة في عدد من القطاعات بشروط إقراض منافسة وهيكل تمويل مرن.

وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية (SACE)، ويأتي توقيع المذكرة في إطار تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، والاستفادة من سبل التمويل الأمثل للمشاريع الحكومية تماشياً مع برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام (حافلات الرياض) بالهيئة الملكية لمدينة الرياض، وذلك بتمويل يقارب مليار ريال سعودي. التمويل يعد أول عملية تمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات بشكل عام، وأول تمويل مع وكالة ائتمان الصادرات الألمانية (Euler Hermes) تبرمها الوزارة مع بنكين عالميين بالدولار الأمريكي لتوريد حافلات



إدراج أول صندوقي مؤشرات متداولة تستثمر في الصكوك الحكومية

تم إدراج وبدء تداول وحدات صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية كصندوق استثمار مؤشر متداول، كما تم إدراج وبدء تداول وحدات صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الأجل، كصندوق استثمار مؤشر متداول.



تُوجّ المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة «قلوبال ماركتس» وجائزتي «قلوبال كابيتال»

تُوجّ المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة أفضل مكتب دين سيادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادرة عن «قلوبال ماركتس» العالمية، كما تُوجّ بجائزتي «قلوبال كابيتال» لجوائز السندات لعام ٢٠٢٠م؛ بوصفه «أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط»، و «أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة».



السماح للأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين

أصدرت هيئة السوق المالية قراراً يسمح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار المباشر في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة.

وتضمن قرار هيئة السوق المالية الآتي:

أ.

يُسمح لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين

ب.

لا يجوز للشخص الأجنبي غير المقيم الاستثمار في السوق كمستثمر مباشر في أدوات الدين المدرجة وكمستثمر أجنبي مؤهل أو مستفيد نهائي في اتفاقية مبادلة في الوقت نفسه.

ج.

لا يجوز للشخص الأجنبي الذي يستثمر بشكل مباشر في أدوات الدين تحويلها إلى أسهم مدرجة في السوق الرئيسية ما لم يكن ذلك الشخص من إحدى فئات المستثمرين الذين يُسمح لهم بالاستثمار بشكل مباشر في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية، أو يصبح مستفيداً نهائياً في اتفاقية مبادلة وفق أحكام تعليمات الهيئة الخاصة باتفاقيات المبادلة.



وكالة (موديز) تعيّن تصنيف برنامج إصدار صكوك المملكة المحلية في الفئة (P)A1/Aaa.sa

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني (موديز) التصنيف الائتماني لإصدارات حكومة المملكة العربية السعودية، ممثلة بوزارة المالية، المقوّم بالريال السعودي على المقياس المحلي عند درجة (P)A1/Aaa.sa

واستدامته وتنوعه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تؤكد هذه التقديرات الإيجابية من وكالات التصنيف الائتماني الثقة الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي، وقوة المركز المالي للمملكة وقدرته على مواصلة النمو ومواجهة التحديات، خصوصاً في ظل الأزمات والظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً.

وتعليقاً على هذا التصنيف أكد معالي وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف رئيس لجنة برنامج القطاع المالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان أن هذا التصنيف يعكس متانة اقتصاد المملكة ومرونته وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، كما يبرهن على فاعلية الإصلاحات الهيكلية والسياسات المالية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي

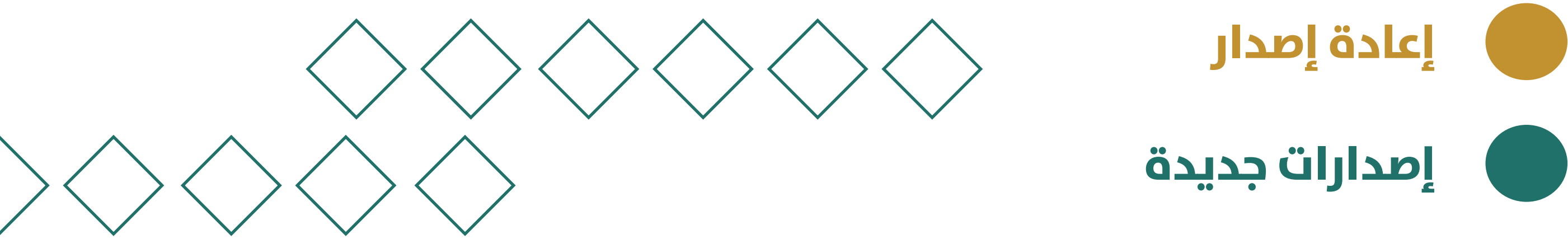
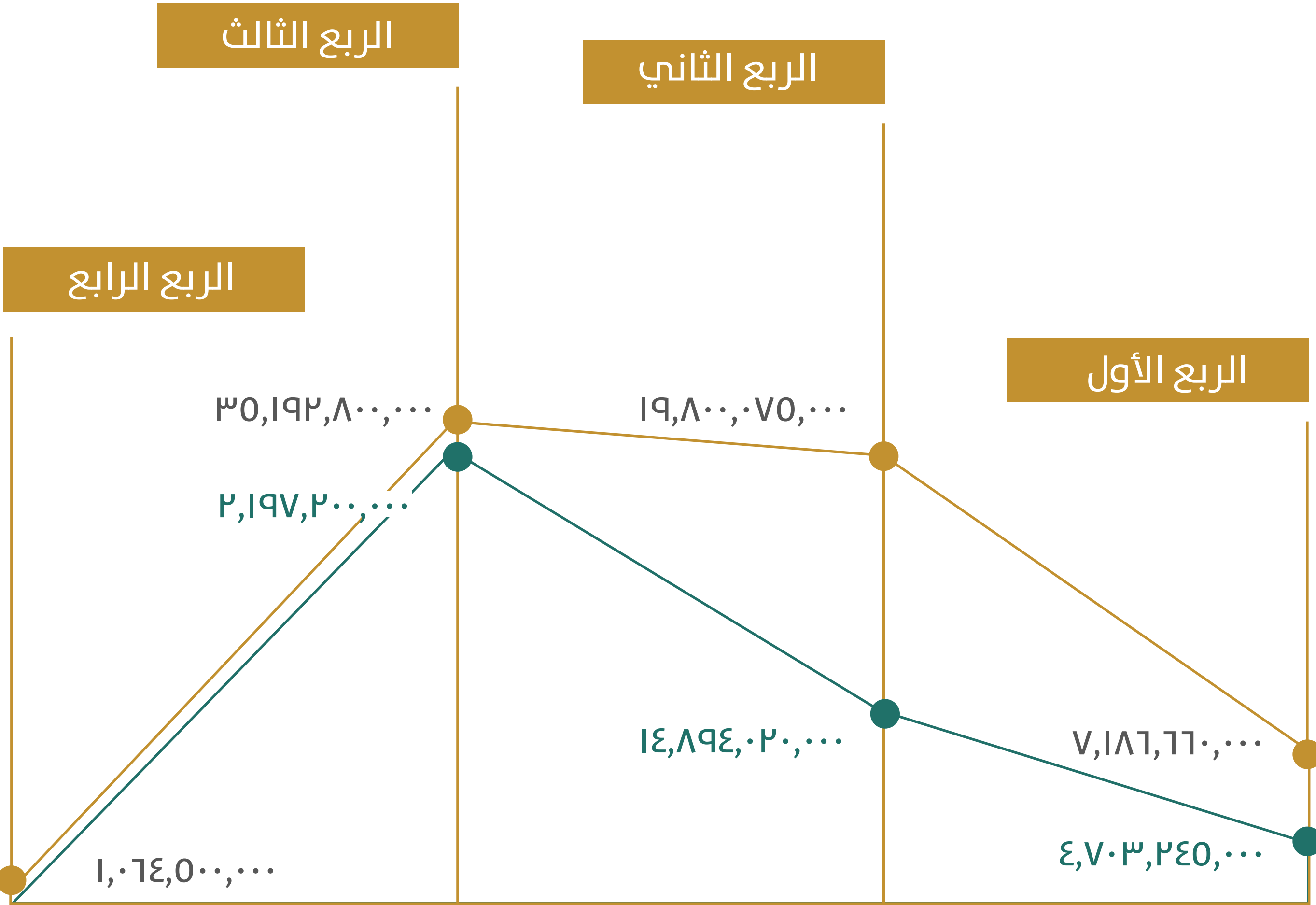
الإعلان عن اكتمال خطة التمويل بحجم ٢٢٠ مليار ريال سعودي

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين عن اكتمال خطة التمويل لعام ٢٠٢٠م والبالغ حجمها ٢٢٠ مليار ريال سعودي بنجاح، حيث تم تنويع مصادر التمويل عن طريق إصدارات حكومة المملكة العربية السعودية المحلية والدولية، واستحداث قنوات تمويل جديدة والتي تشمل: التمويل الحكومي بما يشمل تمويل سلسلة الإمدادات، تمويل وكالات ائتمان الصادرات، طروحات خاصة، بالإضافة إلى مشروع توحيد الإصدارات الحكومية المحلية.

إدراج أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال العام ٢٠٢٠ على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج وتداول أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية مفصلة كالتالي:

الإجمالي	
إصدارات جديدة ٥٤,٧٩٠,٠٦٥,٠٠٠	إعادة إصدار ٣٠,٢٤٨,٤٣٥,٠٠٠

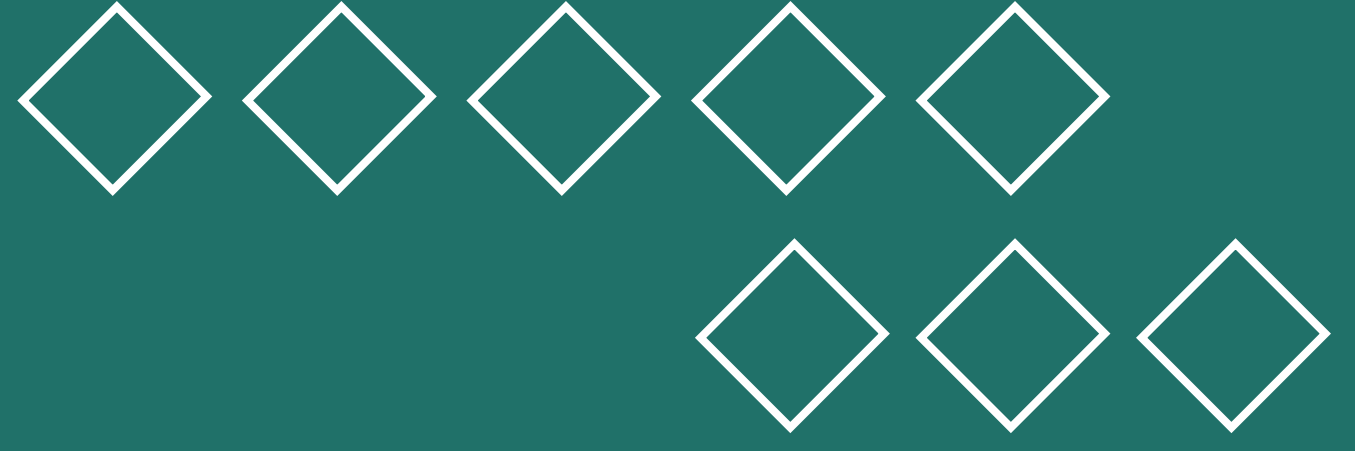


استعرض المركز الوطني لإدارة الدين عبر لقاء افتراضي أهم التطورات والإصلاحات في أسواق الدين المحلية

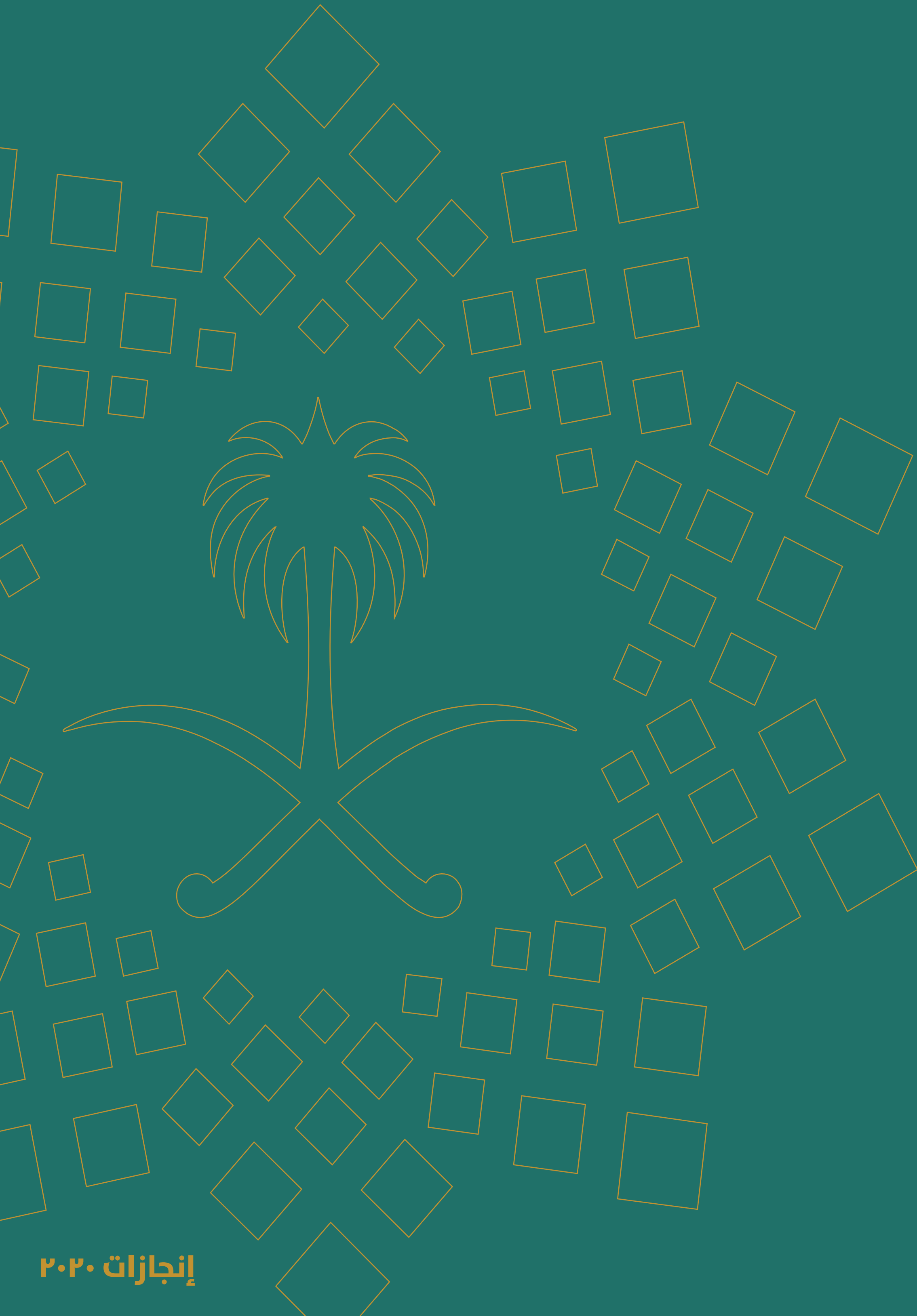
الدين لقاء افتراضياً، بحضور عدد من الجهات المشرفة والمصدرين المحليين، بالإضافة إلى عدد من المستثمرين المحليين والدوليين.

في ضوء التطورات التقنية والبنية التحتية الرئيسية التي حدثت في أسواق الدين المحلية على مدار العام الماضيين كجزء من برنامج تطوير القطاع المالي، استضاف المركز الوطني لإدارة





التنظيمات في القطاع المالي



تطوير وتعديل اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية

تم تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير اللوائح والقواعد التنظيمية مما يعزز من مستوى الاستقرار في السوق المالية. وتتضمن أبرز الإنجازات:

١. تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
٢. تعديل لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.
٣. تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
٤. اعتماد قواعد وإجراءات تداول وعضوية المشتقات.
٥. اعتماد تعديل لائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة الأشخاص المرخص لهم وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
٦. اعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة.
٧. اعتماد ضوابط ومتطلبات مركز الإيداع الخاصة بشهادات الإيداع المصدرة خارج المملكة.

إصدار إطار «الحوكمة الشرعية» للمصارف والبنوك في المملكة

انطلاقاً من الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي السعودي، ونظراً للنمو الملحوظ في حجم التمويل والاستثمار المرتبط بالمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة؛ عمل البنك على وضع إطار إشرافي للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الإسلامية في المملكة.

وتمثلت المرحلة الأولى من المشروع في إصدار «إطار الحوكمة الشرعية» الهادف إلى وضع حد أدنى لممارسات الحوكمة ذات العلاقة بممارسة نشاط المصرفية الإسلامية. كما شمل إطار الحوكمة الشرعية تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واللجنة الشرعية، وإدارات الرقابة الداخلية، إضافة إلى عدد من الجوانب الأخرى فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها.

موافقة مجلس الوزراء على نظام معالجة المنشآت المالية المهمة

كما يتضمن النظام أحكاماً خاصة توجب على المنشآت المشمولة بأحكامه إعداد خطة «استعادة» وهي تلك الإجراءات والخطوات التي ستتخذها المنشأة المهمة لاستعادة وضعها في حال التعثر أو احتماليته. في حين يقوم البنك المركزي بإعداد «خطة المعالجة» التي تشتمل على الإجراءات التي ستتخذ عند خضوع المنشأة للمعالجة -وفق أحكام النظام- لغرض تحقيق الأهداف المشار إليها.

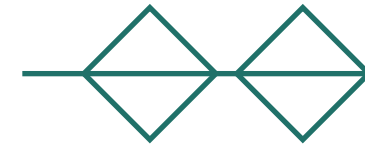
انطلاقاً من حرص القيـــــادة في المحافظة على المكتسبات الوطنية، وتحقيق الصالح العام، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية، وافق مجلس الوزراء على نظام معالجة المنشآت المالية المهمة؛ مما يمكن البنك المركزي السعودي من الإشراف والرقابة الفعالة على المنشآت المالية المهمة بما يضمن المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وحماية النظام المالي من أي مؤثرات سلبية، بالانسجام مع توصيات مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي.

إصدار الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين الإلزامي على العيوب الخفية



وأوضح البنك أن أحكام الصيغة النموذجية للوثيقة تحدد الحد الأدنى من التغطيات والاستثناءات لتغطية هذا النوع من المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار حقوق والتزامات أهم الأطراف المشاركين في عملية التأمين على العيوب الخفية من المؤمن لهم والمقاولين ومُلاك المباني، وكذلك شركات التأمين المحلية، وشركات إعادة التأمين العالمية، والشركات التي تقدم خدمات الفحص الفني في أثناء تنفيذ مشاريع البناء، وذلك بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة كوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمقاولين.

أصدر البنك المركزي السعودي الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين الإلزامي على العيوب الخفية؛ **وذلك إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٥٠٩) وتاريخ ٢١ / ٠٩ / ١٤٣٩هـ** القاضي بإلزام المقاولين في مشاريع القطاع غير الحكومي بالتأمين على العيوب الخفية التي تظهر في المباني والإنشاءات بعد استخدامها، واستمراراً لدور البنك في تطوير صناعة التأمين في المملكة، **ودعم نمو مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني ضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات.**



صدور القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية

وأوضحت ساما، أن القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية تأتي تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم قيادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية، وانطلاقاً من دور البنك الداعم لتمكين وتشجيع نمو التقنية المالية ولمواكبة التطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، إلى جانب تعزيز مساهمة قطاع التأمين في إجمالي الناتج المحلي.

أصدر البنك المركزي السعودي القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، في خطوة تأتي ضمن الجهود الرامية إلى تطوير صناعة التأمين وتسهيل عملية الحصول على التغطية التأمينية لطالبي التأمين، وضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات في قطاع التأمين وبما يساهم في تحقيق استقراره وعدالة التعاملات فيه.





صدور القواعد المنظمة لأعمال التأمين البنكي

أعلن البنك المركزي السعودي «ساما»
عن صدور القواعد المنظمة لأعمال
التأمين البنكي، حيث يتطلع البنك
المركزي من خلال هذه القواعد إلى:



٢.

توسيع نطاق توزيع وتسويق منتجات
التأمين عبر البنوك.



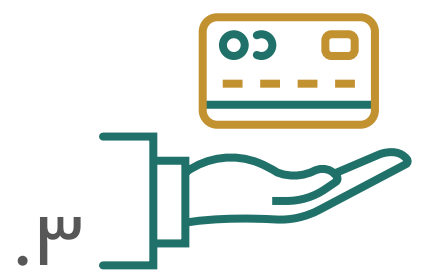
١.

تطوير صناعة التأمين ودعم نمو
مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد
الوطني.



٤.

تنظيم أعمال وممارسات التأمين البنكي
في المملكة والعلاقات في ما بين
شركات التأمين والبنوك في هذا الشأن.



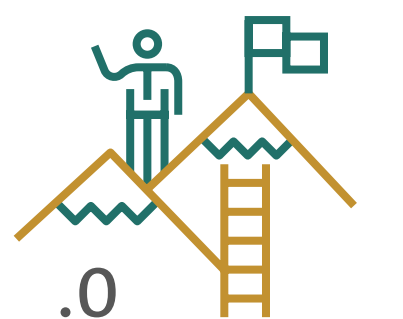
٣.

التيسير على العملاء للحصول على
احتياجاتهم المالية كافة من مكان
واحد.



٦.

تيسيراً لوصول مختلف العملاء إلى
منتجات الادخار.



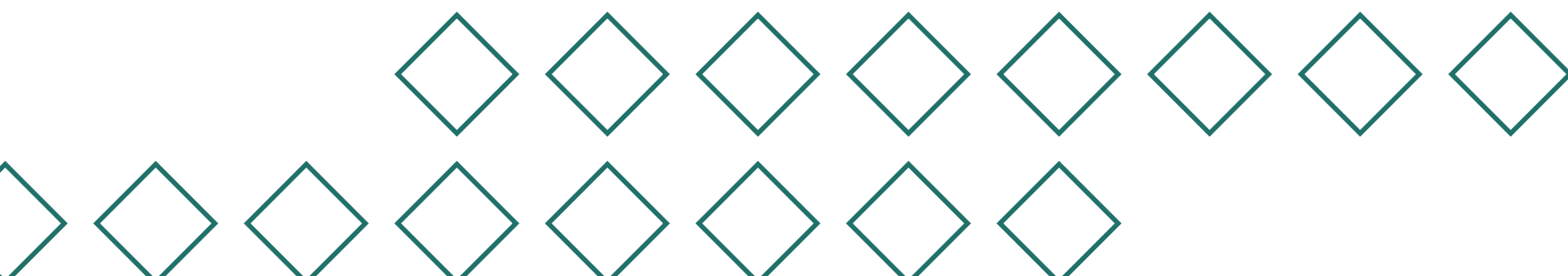
٥.

ضمان وصول المنتجات التأمينية إلى
المناطق النائية.



٧.

المساهمة في رفع الوعي التأميني.



إطلاق التراخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل

إصدار أول ترخيص لممارسة الأنشطة
المساندة لنشاط التمويل وهي
الشركة الوطنية لخدمات التمويل
كشركة مساهمة مقفلة برأس يبلغ
(٨٠) مليون ريال.

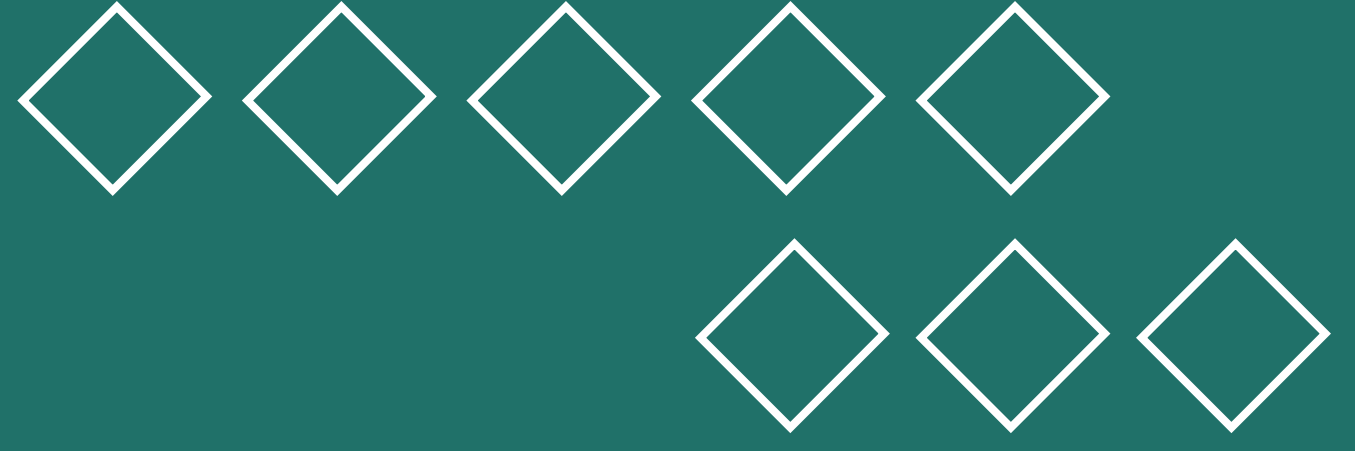
وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من دور
البنك المركزي الداعم لتمكين قطاع
التمويل بالسماح بدخول أنشطة
مساندة وجديدة لتعزيز القطاع ودعم
الشركات وتسهيل أعمالها. وتهدف
هذه القواعد إلى:

أولاً: جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات الإلكترونية

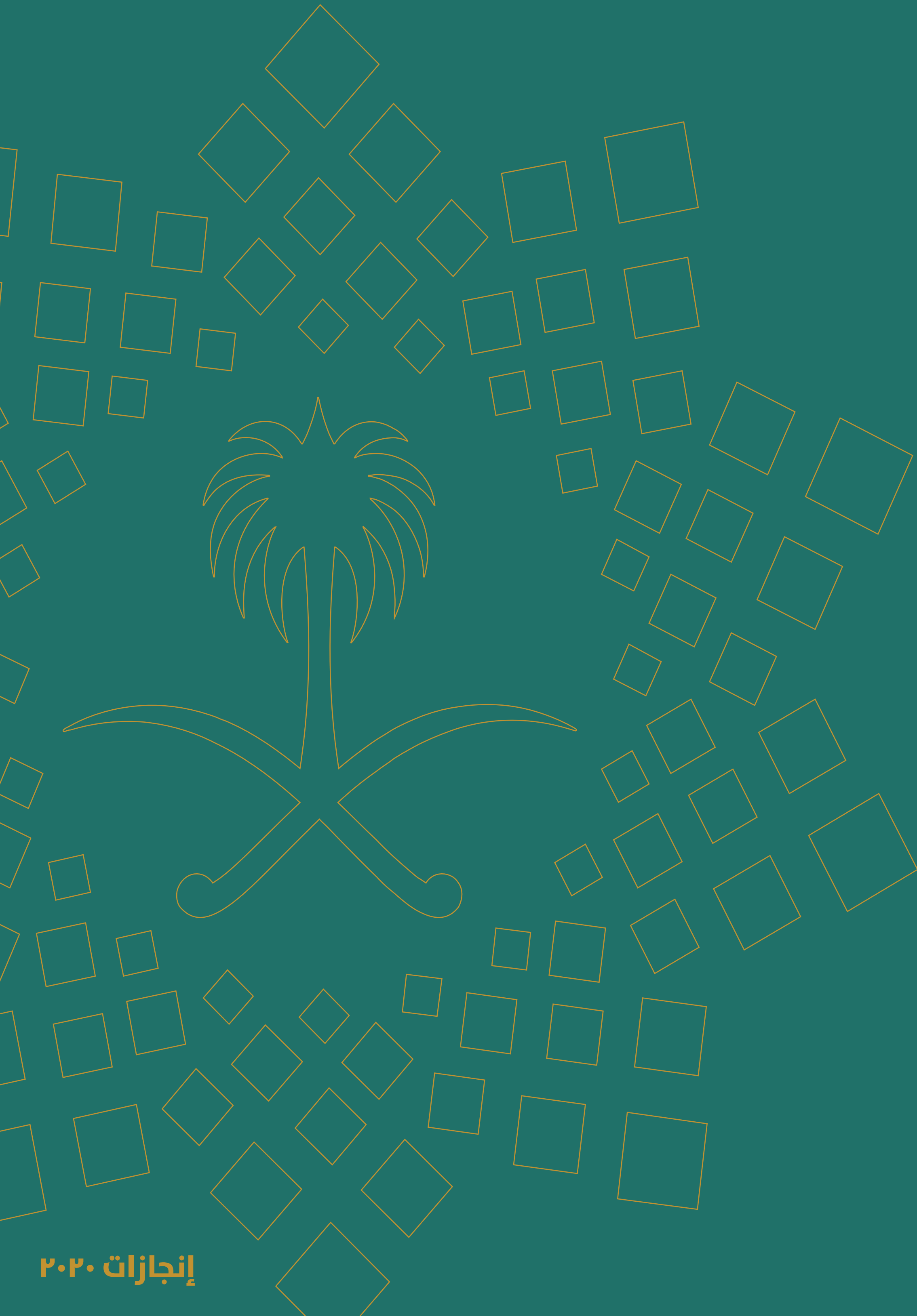
جذب شريحة جديدة من المستثمرين
والشركات من أصحاب رؤوس الأموال
الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت إشراف
البنك المركزي بشكل يضمن كفاءة عمل
هذه الشركات، من خلال الالتزام بما
يصدره البنك من متطلبات تتعلق بأمن
المعلومات وحوكمة الشركات والتنظيم
الداخلي والإسناد وإدارة المخاطر
والالتزام والمراجعة الداخلية.

ثانياً: دعم قطاع التمويل

دعم قطاع التمويل بالسماح بدخول
نشاطي الوساطة الإلكترونية، وتحصيل
ديون جهات التمويل، وذلك ضمن إطار
رقابي وإشرافي يضمن استقرار القطاع
وحماية حقوق المستهلك.



المنشآت الصغيرة والمتوسطة



مبادرة الإقراض غير المباشر

في عام ٢٠٢٠م، ساهمت مبادرة الإقراض غير المباشر في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسهيل شروط الاستفادة من المبادرة خلال جائحة كورونا، وأتمت طلبات الاستفادة من المبادرة عن طريق بوابة التمويل

في حين تبلغ ميزانية المبادرة ١,٦٠٠ مليون ريال وصلت مبالغ التمويل بنهاية ٢٠٢٠م إلى ١,٩٨٠ مليون ريال لتحقيق ما نسبته ١٢٤٪ من ميزانية المبادرة وتخدم ١,٧١٠ منشأة صغيرة ومتوسطة.

١٩٨٠ ٢٢٩١ ١٧١٠

مليون ريال

عقد

منشأة

الشركة السعودية للاستثمار الجريء

شهدت الشركة السعودية للاستثمار الجريء نمواً كبيراً، حيث بلغت المبالغ الملتزمة ٩٩١,٢ مليون أي ارتفاعاً بنسبة ١٢٦٪ عن عام ٢٠١٩م، وبلغ عدد العقود أكثر من ١٨١ عقداً استثمارياً بشكل مباشر أو عن طريق صناديق الاستثمار الجريء

برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «كفالة»

شهد برنامج «كفالة» نمواً كبيراً على
جميع الأصعدة حيث حقق ارتفاعاً في:

عدد المنشآت
المستفيدة بنسبة
٩٩%

٤٩٤٠
منشأة

إجمالي قيمة
التمويل بنسبة
١٠٦%

١٠.٢
مليار ريال

قيمة الكفالات الصادرة
بنسبة
١٥٦%

١٢.٣
مليار ريال

بالإضافة إلى ذلك
ارتفع عدد الجهات التمويلية
المشاركة مع «كفالة» من
١٨ إلى ٣٣ جهة تمويلية.

«جدا» وجمعية رأس المال الجريء توقعان اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية

وقعت شركة صندوق الصناديق «جدا»، وجمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة، اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية لدعم منظومة الاستثمار الجريء والملكية الخاصة، وذلك بدعم من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت». ووفقاً لاتفاقية التعاون، سيعمل الطرفان على تبادل الخبرات للإسهام في دعم وتطوير قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة والمشاركة في تطوير البرامج التدريبية لرفع مستوى المهنية والاحترافية بالقطاع، بالإضافة إلى التعاون في المجالات البحثية والدراسات.



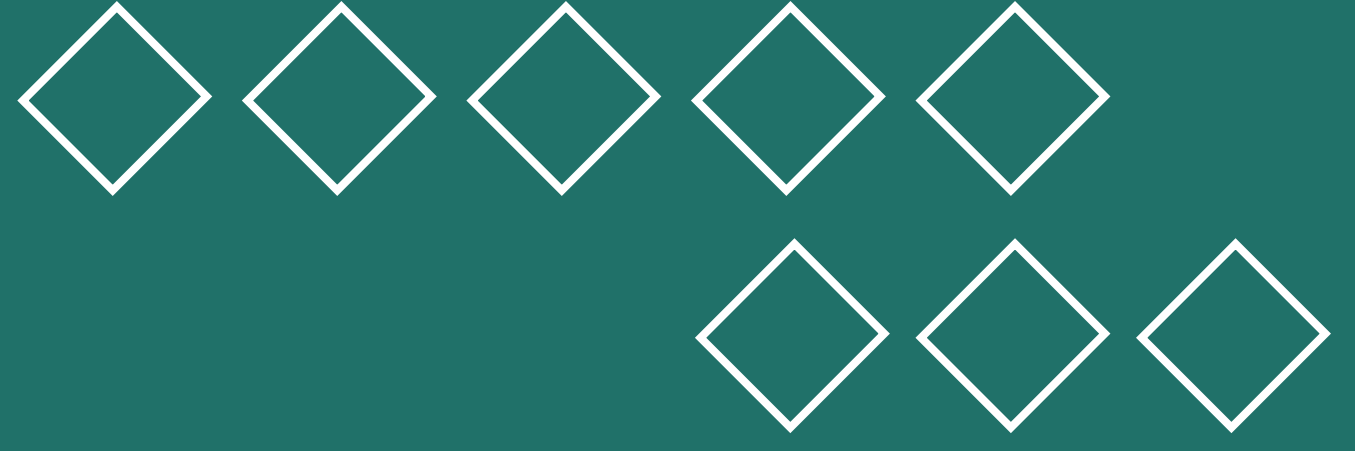
بوابة التمويل

منصة إلكترونية تقوم بالربط بين الممولين من القطاع الحكومي والخاص، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالحصول على التمويل، وتمكّنهم من اختيار العروض التمويلية المناسبة، وشهدت بوابة التمويل نمواً كبيراً في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث ساهمت في تمويل أكثر من

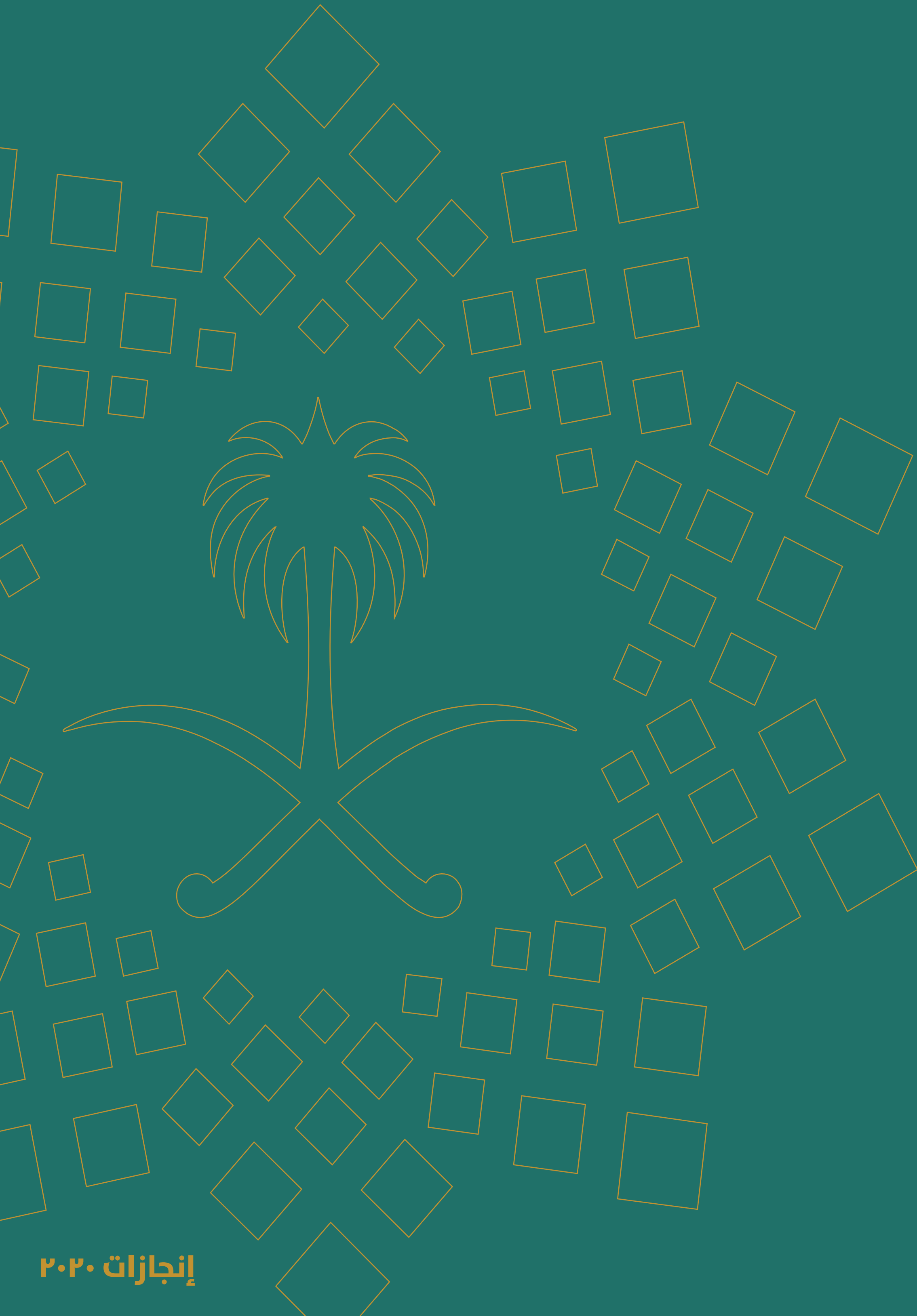
بمبالغ تمويلية أكثر من

١.٢
مليار ريال

٧٩٩
منشأة



التقييم المالي



إطلاق الأكاديمية المالية

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء على **إنشاء أكاديمية باسم (الأكاديمية المالية)**، والموافقة على ترتيباتها التنظيمية. وجاءت موافقة مجلس الوزراء لتعكس اهتمام القيادة الرشيدة - حفظها الله - بالارتقاء بالقطاع المالي في المملكة وتطوير مخرجاته.

إطلاق حملة الادخار التوعوية تحت شعار «القليل.. كثير.. بعدين»

أطلق البنك المركزي «ساما» حملة
توعوية واسعة تحت شعار «القليل..
كثير بعدين» لتثقيف الجمهور بأهمية
الادخار والتخطيط المالي.

وتأتي هذا الحملة؛ انطلاقاً من مسؤولية
البنك المركزي في تعزيز الوعي المالي
لدى كافة فئات المجتمع والسعي
إلى رفع مستوى الثقافة المالية بما
يسهم في تحقيق مستهدفات برنامج
تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية
المملكة ٢٠٣٠ - المتمثلة في تعزيز ثقافة
التخطيط المالي ورفع نسبة الادخار؛ مما
ينعكس إيجاباً على جودة حياة الأفراد
والأسر وعلى متانة الاقتصاد بشكل عام.

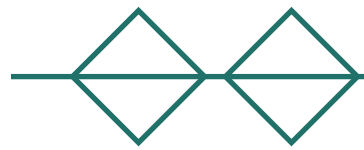
الورشة الافتراضية للمالية الإسلامية -في نسختها الثالثة-

عقدت ورشة عمل (افتراضية) المالية الإسلامية تحت عنوان «دور المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية». وشهدت الورشة مشاركة ما يزيد على

مشارك من خبراء ومهتمين
في قطاع المالية الإسلامية

٠٠

إضافة إلى المؤسسات ذات العلاقة وهي:
مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وصندوق النقد العربي.



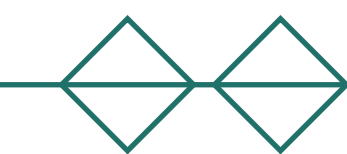
كما تمثل صناعة المصرفية الإسلامية في المملكة ما يزيد على ٢٣٪ من إجمالي الصناعة المصرفية الإسلامية عالمياً.

وناقشوا خلالها دور المؤسسات الداعم والمحفز في نمو قطاع المالية الإسلامية في ظل المخاطر غير المسبوق، وما يطرحه ذلك من فرص وتحديات للجهات الرقابية والتشريعية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء. وتعد الصناعة المالية الإسلامية ذات أهمية كبرى خصوصاً في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.



إطلاق مركز التواصل والمعرفة المالية

أطلقت وزارة المالية إحدى مبادراتها (مركز التواصل والمعرفة المالية) وهي منصة معرفية تعزز الشراكات التواصلية وتعنى بالتثقيف المالي والتبادل المعرفي بما يساهم في رفع الوعي المالي، وجمع ونشر المعلومات بوسائل مبتكرة. وعملت على:



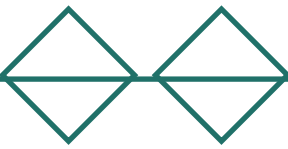
إطلاق ديوانية المعرفة

تفعيل المجالس
الاستشاري للمركز



التخطيط والإشراف
على تنفيذ أربعة
لقاءات افتراضية

إصدار تقرير إعلامي
يومي وتقرير أسبوعي
عن مستجدات جائحة
كورونا (أكثر من ٩٠ تقريراً).



ويساهم ذلك في:

تعزيز الصورة الإيجابية لوزارة المالية.



دعم وتعزيز الشراكات المؤسسية.



رفع الوعي والثقافة المالية.



إثراء المعرفة المالية في المجتمع.



توفير منصة لبناء القدرات والخبرات
وإثراء الفكر المعرفي المالي.



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر:

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، و الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني

FSDP@mof.gov.sa

أو لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:

انقر هنا

رؤية VISION

2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA